

## الثمر الداني في تقرير المعايير شرح رسالة ابن أبي زيد القىروانى

أي عقب الرجل فا نفرضوا فإنها ترجع ملكا لربها أو لوارثه إن مات فحقيقة العمرى في العرف أي عرف أهل الشع هبة منافع الملك مدة عمر الموهوب له أو مدة عمره وعمر عقبه لا هبة الرقبة ولا يتعين التقييد بعمر الموهوب له بل لو قيد بعمر المعمر كانت عمرى أيضا بخلاف الحبس فإنه لا يرجع بعد موت المحبس عليه ملكا لربه بل يكون حبسا على أقرب الناس بالمحبس وإنما فارق الحبس العمري لأن الحبس تملك الرقاب والعمري تملك المنافع فإن مات المعمر بكسر الميم يومئذ كان ما أعمره وهي الدار لورثته يوم موته ملكا قال ابن عمر يحتمل قوله يومئذ أن يعود على يوم التعمير ويكون على هذا إنما يملكون الرقاب دون المنافع ويحتمل أن يعود على موت المعمر فعلى هذا يملكون الرقاب والمنافع ومن مات من أهل الحبس المعينين فنصيبه يقسم على رؤوس من بقي من أصحابه الذكور والإإناث فيه سواء و يؤثر في الحبس أهل الحاجة بالسكنى والغلة أي يجب على متولى الوقف على غير معين كالقراء أن يؤثر في قسم الحبس أهل الحاجة والعياش على غيرهم بالسكنى والغلة باجتهاده لأن قصد الواقف الإرفاقة وأما لو كان على معينين فإنه يسوى بين الجميع ولا يفضل فقير على غني ومن سكن من المحبس عليهم فلا يخرج لغيره